سماح السلطات الأميركية للصناعة الجوية الاسرائيلية بعرض طائرة كفير المجهزة بمحرك اميركي للبيع في المكسيك ودول اميركا اللاتينية، وهو الطلب الذي رفضته الادارة الأميركية في السابق (معاريف، ٣١/١٠/١٩٨٠).

فوز ريغان ومحادثات الحكم الذاتي

تعتبر محادثات الحكم الذاتي، الآن، قضية معلقة، بانتظار تسلم ريغان مهامه في كانون الثاني (يناير) المقبل. والمعروف أن هذه المحادثات وصلت إلى طريق مسدود بسبب الموقف الاسرائيلي المتصلب، رغم ما أشاعته الادارة الأميركية، خلال الاجتماع الأخير الذي عقد في واشنطن في أواخر تشرين الأول (اكتوبر) الماضي، عن اقتراحات اسرائيلية «بناءة» بهدف خلق انطباع حول احراز تقدم ما في هذه المحادثات، خدمة لحملة كارتر الانتخابية. وعُلم، فيما بعد، أن اقتراحات اسرائيل «البناءة» هذه، اقتصرت على أن يشارك المجلس الفلسطيني المقترح الادارة الاسرائيلية مهمة الاشراف على الأراضي الأميرية في الضفة الغربية وقطاع غزة، باستثناء الأراضي التي تقوم عليها معسكرات الجيش الاسرائيلي أو المستوطنات. وقد نفى وزير الخارجية الاسرائيلي أن تكون اسرائيل قد تقدمت بأية اقتراحات جديدة في محادثات الحكم الذاتي، تشير إلى تراجعها عن مواقفها السابقة. وذكر أن حكومته «ليست غير موافقة فيما يتعلق بعمليات الاستيطان، على منح حق الفيتو لأي جهة غربية مهما كان نوعها فقط، وإنما لن توافق ابدا على اقامة جهاز مشترك للاستشارة حول هذا الموضوع» (مقابلة مع وزير الخارجية شمير، «معاريف»، ١٧/١٠/١٩٨٠).

والسؤال المطروح الآن، ما هو مستقبل محادثات الحكم الذاتي في عهد الرئيس ريغان؟ يبدو أن الاجابة على هذا السؤال تتعلق إلى حدٍّ بعيد بسياسة الحكم الجديد في اميركا تجاه مشروع الحكم الذاتي ونظرته إليه؛ وهو الأمر الذي ما زال غير معروف حتى الآن. وتفيد المصادر الاسرائيلية أن ادارة ريغان ستعيد تقييم الوضع وربما تستبعد اتفاق كامب ديفيد، بشأن الحكم الذاتي لحل المشكلة الفلسطينية، لمصلحة عودة الاردن إلى المفاوضات من خلال طرح فكرة الحل الاقليمي الوسط («ر.إ.إ.»، العدد ٢١٩٣، ٩ و١٠/١١/١٩٨٠، ص٦ – ٧). وتعتمد المصادر الاسرائيلية، في توقعها هذا، على تصريحات ريغان والمقربين منه، خصوصا كيسنجر الذي ربما أصبح أحد مستشاريه لشؤون السياسة الخارجية. «فكيسنجر لا يعتقد أن مشروع الحكم الذاتي سيتحقق أو يرى النور لأن حكومة بيغن رفضت التوقيع على اتفاق يتضمن تنازلاً عن اراض في الضفة الغربية. ويعتقد كيسنجر أيضا أن الحكم الذاتي إذا ما طبق سيؤدي حتما إلى اقامة دولة فلسطينية» (المصدر نفسه). والمعلوم أن الحكومة الاسرائيلية الحالية ترفض فكرة الحل الاقليمي من أساسه، لذلك يحتمل أن يكون ترحيبها بانتخاب ريغان سابقا لأوانه من هذه الناحية على الأقل.

وفيما يتعلق بالموقف المصري، يبدو أن السادات لم يعد يأمل شيئا من الحكومة الاسرائيلية الحالية، فيما يتعلق بإحراز أي تقدم في محادثات الحكم الذاتي، والسبيل الوحيد أمامه الآن، كما يبدو، خصوصا بعد فشل كارتر في الانتخابات، هو المراهنة على الحكومة المقبلة في اسرائيل، التي تشير جميع استطلاعات الرأي العام إلى أنها ستتكون من العمال. وعلى هذا الأساس، جاءت زيارة الوزير الاسرائيلي اسحاق نافون إلى مصر في ٢٦/١٠/١٩٨٠، والتي دامت خمسة أيام استقبل خلالها استقبالاً «لم يلق مثيلاً له أي رئيس أو زعيم اسرائيلي في أي بلد في العالم» (يديعوت ماركوس، «هارتس»، ٢٩/١٠/١٩٨٠). وقد أثار هذا الاستقبال تساؤلات كثيرة لدى الاسرائيليين حول دوافعه، في الوقت الذي وصلت فيه محادثات الحكم الذاتي إلى طريق مسدود، ورغم أن السادات يدرك أن الرئيس الاسرائيلي لا يملك سلطة فعلية في اسرائيل. وقد استنتج أحد المعلقين أن السادات يراهن على تأثير الرئيس الاسرائيلي على ابناء الطوائف الشرقية في اسرائيل الذين يشكلون نحو ٦٠٪ من السكان، ثم على احتمال توليه [أي نافون] رئاسة الحكومة في المستقبل (المصدر نفسه). كذلك، يهدف السادات – برأي المعلق – من وراء هذا الاستقبال الكبير «إلى إزالة الشك لدى الرأي العام الاسرائيلي [حول